Downloaded from aijh.modares.ac.ir at 10:34 IRDT on Monday August 31st 2020

التعليل عند الخليل وسيبويه
حقيقته والجديد فيه

محمد ابراهيم خليفة الشوشتري
كلية الآداب ـ قسم اللغة العربية
جامعة الشهيد بهشتي ـ طهران

لا شك أن السؤال عن السبب، وتتبع العلة من طبيعة الانسان المتعلم. ولا شك أن بيان العلة وسيلة تعليمية هامة تعين على الفهم، وتساعد على الادراك. ولا شك ـ أيضاً ـ أن العالم الذي يتصدى لدراسة اللغة، ورصد أساليبها المختلفة، ولهجاتها المتنوعة، واستقراء ما تشابه، وما اتفق منها على أمر أو حكم، وجمعه ووضعه في اطار وقاعدة، تفرض عليه وظيفته أن يكون عمله الوصفي مصحوباً بالتفسير والتعليل والتحليل ولا يجوز له أن يقف متفرجاً مكتوف الأيدي أمام الظواهر اللغوية المختلفة، والأساليب الكلامية المتنوعة مكتفياً بالوصف بلا تحليل وتعليل: لأنه قد ثبت عنده بالدليل القاطع أن الحكمة متفشية ومنتشرة في جميع أساليب هذه اللغة، بحيث تقف وراء كل تغيير يحصل فيها.

إن الخليل بن أحمد الفراهيدي لما سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو قال: «ان العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وان لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فان أكن أصبت العلة فهو الذي التمست. وان تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام. وقد صحت عنده حكمة بانيها. بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها: انما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا. ولسبب كذا وكذا، سنحت له، وخطرت بباله، محتملة لذلك. فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلّا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فان سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته

Downloaded from aijh.modares.ac.ir at 10:34 IRDT on Monday August 31st 2020

بالمعلول فليأت بها»[1].

فاذا كان التعليل وسيلة من وسائل التعليم يساعد على سرعة الفهم والاستيعاب ببيان علة العكس فان العالم في انتخاب العلل المناسبة إنما يعكس مدى نجاحه في عمله.

والحق أن الخليل وسيبويه قد أدّيا ما عليهما من الوصف و التحليل المدعم بالتعليل أداءً كاملاً ولم يدخرا جهداً في هذا المجال. فجاء عملهما في الكتاب ناجحاً كل النجاح؛ اذ لم يواجها ظاهرة لغوية ـ مطردة كانت أم غير مطردة ـ إلّا وسعاها تفسيراً وتحليلاً وتعليلاً. ولقد تركا لنا ثروة علمية ضخمة، وجهوداً عقلية ذكية لا غنى للدارس عنها، تستحق التقدير والاحترام. وهما إن يحكيان ويمثلان جهود من سبقهما مضافاً اليها ما بذلاه من جهود علمية أثريا بها الثقافة الاسلامية العربية.

والمهم أن كتاب سيبويه مليء بتعليل الظواهر اللغوية والنحوية والصرفية وغيرها. وتتصف هذه التعليلات ـ كما سنرى ذلك في الأمثلة التي سنوردها ـ بأنها مستنبطة من الاستعمالات اللغوية والأدبية، وغير خارجة عن أجواء اللغة العربية وطبيعة أربابها. فهي ـ في مجموعها ـ تستند الى الحس اللغوي، والطبع العربي، وبعيدة كل البعد عن الأساليب المنطقية وتعليلاتها، ولا تمت اليها والى كلِّ ما هو مخالف لطبيعة اللغة العربية، بأدنى صلة.

يدلك على ذلك أن سيبويه كان يعتمد في تعليلاته على أسس معينة مستوحاة من طبيعة اللغة، وعرف أربابها. وأن أهم هذه الأسس، وأبرزها المشابهة الموجودة بين الأساليب اللغوية المختلفة؛ فسيبويه يجمع الأساليب المتشابهة بعضها الى بعض، ويحمل بعضها على بعض، ويوضح النظير بذكر نظيره. فأكثر تعليلاته قائمة على التشبيه، ومعلوم أن أكثر الكلام العربي قائم على التشبيه؛ قال المبرد: «والتشبيه جارٍ، كثيرٌ في كلام العرب، حتى لو قال قائل: هو أكثر كلامهم لم يُبعِد»[2].

وتعليلات الخليل وسيبويه مأخوذة من التشبيه الذي يربط فيه الأديب أو الشاعر العربي بوجه شبهي يعتقد وجوده بين شيئين. وان لم يكونا متشابهين من جميع الوجوه. فنجد الشاعر يكتفي بوجه شبهي واحد يتخذه رابطاً وجامعاً يُقرِبُ بين شيئين ليُبينَ أحدهما بالآخر، أو قل: ليبين المشبه بالمشبه به؛ فقد شبّه الشعراء الانسان بالحيوان، وقالوا: (محمدٌ كالأسد)، حينما وجدوه متصفاً بالشجاعة التي هي في الأسد أقوى وأظهر، فبيّنوا اتصاف محمد بالشجاعة بحمله على الأسد، وتشبيهه به، وان لم يُشبهه من كل وجه. وكذلك شبّهوا الانسان بالجماد، فقالوا: (عليٌّ كالبحر) لما رأوه اتصف بما هو أصلٌ عرفاً في البحر، وهو الكرم، فبيّنوا اتصاف علي بالكرم بحمله على البحر، وتشبيهه به، وان اختلف عنه في بقية الصفات، وكذلك قالوا: (حسينٌ كالقمر). فهذا حال التشبيه في اللغة العربية.

والمهم أن سيبويه استخدم هذا التشبيه في أغلب تعليلاته مقتدياً بالعرب، ومذاهبها في الاستعمالات اللغوية حرصاً منه على عدم الخروج باللغة العربية عن مذاهب أربابها، وعما تعارفوا عليه فيها. وهو في ذلك انما يحكي منهج أساتذته وسلفه من علماء النحو، وهو منهج صائب وموفق.

قال ابن جني مصرحاً بهذا: «قالوا للناقة: (جُماليّة)؛ لأنهم شبّهوها بالجمل في شدته، وعلو خلقه .... وهو كثير. فلما شاع ذلك واطرد صار كأنه أصل في بابه، حتى عادوا فشبهوا الجمل بالناقة في ذلك .... وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون في صناعتهم؛ فشبهوا الاصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل: ألاترى أن سيبويه أجاز في قولك: (هذا الحسن الوجهِ) أن يكون الجر في الوجه من موضعين،

Downloaded from aijh.modares.ac.ir at 10:34 IRDT on Monday August 31st 2020

أحدهما: الاضافة، والآخر تشبيهه (بالضارب الرجل) الذي انما جاز فيه الجر تشبيهاً له (بالحسن الوجه)؛ .... فان قيل: وما الذي سوّغ سيبويه هذا، وليس مما يرويه عن العرب رواية، وانما هو شيء رآه، واعتقده لنفسه، وعلل به؟

قيل: يدل على صحة ما رآه من هذا، وذهب اليه ما عرفه، وعرفناه معه: من أن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما ... فاعرف ـ إذن ـ ما نحن عليه للعرب مذهباً، ولمن شرح لغاتها مضطرباً، وأن سيبويه لاحقٌ بهم، وغير بعيد فيه عنهم»[٣].

ان نص ابن جني هذا صريح في أن سيبويه في تعليلاته لاحق بالعرب، لا باليونان، وتابع للعرب لا للمناطقة والفلاسفة: لأنه لا يريد أن يُبعد اللغة عن عرف أربابها طبيعة حالها، ولا يريد أن يُدخل فيها ما هو غريب عنها، وليس منها، وهذا ـ فيما أرى ـ هو سر نجاحه في وصفه، وتحليله للغة، وأساليبها المختلفة، ولهجاتها المتنوعة.

ولقد صرح سيبويه في مواطن كثيرة من كتابه بأن التشبيه، وحمل النظير على نظيره منهج اتخذه العرب، واعتمدوه في لغتهم، لذلك جاز للنحاة أن يعللوا به أينما وجدوه. وأن هذا التشبيه لا يشترط فيه التشابه والتماثل من جميع الجهات بل يكفي وجود وجه شبهي جامع معتبر كما هو الحال في التشبيه الأدبي:

قال سيبويه: «فمن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء، وان كان ليس مثله في جميع الأشياء»[٤].

ثم ان نص الخليل الذي ذكرناه قبل قليل، صريح في أن تعليلات علماء النحو ليست قطعية. ولا هي حديّة صارمة. بل ان العالم حُرٌّ في أن يعلل بما يراه مناسباً.

والمهم أن المحققين من علماء النحو حينما يعللون «انما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال، أو خفتها على النفس»[٥]. وقال ابن جني: «ولست تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الاعراب إلّا والنفس تقبله، والحس منطو على الاعتراف به .... فجميع علل النحو ـ إذن ـ مواطئة للطباع»[٦]. وهذا ما سنراه في الأمثلة التي سنوردها بعد قليل.

هذا النص صريح في أن تعليل الخليل وسيبويه متناسب مع الحس العربي، ومتلائم مع الطبع اللغوي الأصيل بعيداً عن كل ما هو هجين، أو غريب عن الطبع العربي.

والمهم أن أهم الأسس التي قامت عليها تعليلات سيبويه والخليل هي:

١ ـ التشبيه.

٢ ـ ثقل الحال وخفتها على النفس.

٣ ـ طبيعة العربي. وحسه اللغوي وذوقه.

٤ ـ دلالة الحال. وعلم المخاطب.

٥ ـ طبيعة الأساليب اللغوية في صورها المختلفة.

٦ ـ البيان وعدم اللبس.

وفيما يلي أمثلة لتعليلات سيبويه لتتأكد من صحة ما قلناه:

أولاً: التعليل بالتشبيه:

أمثلة ذلك:

المثال الأول: تعليل اعراب الفعل المضارع:

الشرح: لما وجد النحاة الفعل المضارع قد خالف قانون الأفعال القاضي بالبناء، فجاء معرباً خارجاً عن الأصل في الأفعال، لما رأوا ذلك أرادوا أن يذكروا علته، لذلك عللوا هذه الظاهرة بما اطرد في الاستعمال الأدبي شعراً ونثراً. أعني بذلك التشبيه؛ فعقدوا مشابهة بين الفعل المضارع، واسم الفاعل، ودعموا هذه المشابهة بدليل علمي، وهو وجه الشبه الجامع، فقالوا: ان الفعل المضارع يشبه اسم الفاعل، ووجه الشبه الجامع بينهما قوي لأنه يتألف من عدة أوجه، أهمها ما يلي:

١ ـ اشتمال كل منهما على عدد معين واحد من

Downloaded from aijh.modares.ac.ir at 10:34 IRDT on Monday August 31st 2020

الحروف؛ لأن عدد حروف الفعل المضارع ـ مجرداً كان أم مزيداً ـ يساوي عدد حروف اسم الفاعل المأخوذ. نحو: (يكتب)، و(كاتب)، و(يستخرج)، و(مستخرج).

٢ ـ توافق حروف كل منهما في الحركات والسكنات، نحو: (يَكتُبُ)، و(كاتِبٌ)، و(يستَنبِطُ) و(مُستنبِطٌ).

٣ ـ دخولُ لام الابتداء على كل منهما نحو: (ان محمداً لَصادقٌ) و(ان محمداً لَيَصدُقُ).

فقوة هذه المشابهة تكمن في أنها لفظية واستعمالية.

والمهم أن هذه المشابهة قرّبت الفعل المضارع من الاسم الذي هو معرب في الأصل. وأخرجته من البناء الى الاعراب. لذلك صارت المشابهة علة اعراب الفعل المضارع.

فالنحاة بعملهم هذا قد بيّنوا اعراب الفعل المضارع بحمله على الاسم وتشبيهه به. كما بيّن الأدباء اتصاف محمد بالكرم في قولهم: (محمدٌ كالبحر) بحمله على البحر وتشبيهه به.

المثال الثاني: تعليل عمل اسم الفاعل:

الشرح: لما وجد سيبويه والنحاة اسم الفاعل يعمل النصب، مع أن العمل في الأصل للأفعال لا للأسماء، عللوا هذه الظاهرة النحوية بالمشابهة الموجودة بين اسم الفاعل والفعل المضارع، لذلك كانت هذه المشابهة هي علة اعراب الفعل المضارع، وهي نفسها علة عمل اسم الفاعل. فهم بذلك قد صادوا عصفورين بحجر واحد غير خارجين عن الأجواء اللغوية فكما أعرب الفعل المضارع لشبهه بالاسم وقربه منه، عمل اسم الفاعل لشبهه بالفعل المضارع وقربه منه.

فهل رأيت تعليلاً أسلم وأصل من هذا؟ وهل سمعت بتعليل أقرب الى اللغة العربية وآدابها من هذا؟

واستمع ـ الآن ـ الى تعليل سيبويه لهاتين الظاهرتين: أعني اعراب المضارع، واعمال اسم الفاعل قال سيبويه معللاً عمل اسم الفاعل، واعراب الفعل المضارع بالشبه الموجود بينهما: «فاذا أخبر أن الفعل قد وقع، وانقطع[٧] فهو[٨] بغير تنوين البتة؛ لأنه انما أُجريَ مجرى الفعل المضارع له، كما أشبهه الفعل المضارع في الاعراب، فكل واحد منهما داخل على صاحبه، فلما أراد سوى ذلك المعنى[٩]، جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل[١٠]؛ لأنه انما شُبّه بما ضارعه من الفعل، كما شُبّه به في الاعراب، وذلك قولك: (هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيهِ). وجه الكلام، وحدُّهُ الجرُّ؛ لأنه ليس موضعاً للتنوين وكذلك قولك: (هذا ضاربُ زيدٍ شديداً وعمروٍ). ولو قلت: (هذا ضاربُ عبدِ الله وزيداً)، جاز على اضمار فعل أي: (وضربَ زيداً). وانما جاز هذا الاضمار لأن معنى الحديث في قولك: (هذا ضاربُ زيدٍ): (هذا ضربَ زيداً)، وان كانَ لا يعمل عمله، نحمل على المعنى»[١١].

وقال ابن جني شارحاً نص سيبويه المتقدم: «فان قيل: وما الذي سوّغ سيبويه هذا، وليس مما يرويه عن العرب رواية، وانما هو شيء رآه، واعتقده لنفسه، وعلل به؟ قيل: يدل على صحة ما رآه من هذا، وذهب اليه، ما عرفه، وعرفناه معه، من أن العربَ اذا شبّهت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما؛ ألا تراهم لما شبّهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه، تَمّموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل، فأعملوه»[١٢].

واضح أن ابن جني قد أوضح في نصه هذا أن سيبويه قد قلّد أرباب اللغة في تعليل ظواهر لغتهم. على أن تعليله المتقدم هذا قد يبدو مخالفاً للمنطق.

المثال الثالث: نحن نعلم أن النحاة ذهبوا الى أن الحرف لا يعمل إلّا اذا كان مختصاً بالاسم أو كان مختصاً بالفعل. فان لم يكن مختصاً لم يكن عاملاً. هذا هو قياس عمل الحروف، وعدم عملها. واستناداً الى هذا القياس كانت (ما) غير عاملة؛ لأنها تدخل على الأفعال. نحو قولك: (ما جاء أبوك). وتدخل ـ أيضاً ـ على

Downloaded from aijh.modares.ac.ir at 10:34 IRDT on Monday August 31st 2020

الأسماء. نحو قولك: (ما محمدٌ بشاعر)، فهي ـ اذن ـ غير مختصة، لذلك لا تعمل.

وبنو تميم ماضون على هذا القياس، لا يعملون (ما) النافية، فهي عندهم مهملة. لكن الحجازيين أعملوها خلافاً لهذا القياس الذي اعتمده التميميون. وقد ورد اعمالها في القرآن الكريم موافقاً للغة الحجازيين، قال تعالى: ﴿ما هذا بَشراً﴾[١٣]، وقال عز وجل: ﴿ما هُن أُمهاتِهِم﴾[١٤] لذلك وجد النحاة أنفسهم أمام ظاهرة لغوية يجب وصفها، وتعليلها، وتوجيهها، وتفسيرها، لذلك تصدى سيبويه لانجاز هذا العمل العلمي الخطير مستعيناً بأستاذه الخليل: فقال: «هذا باب ما أُجريَ مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير الى أصله: وذلك الحرف (ما)؛ تقول: (ما عبدُ الله أخاكَ)، و(ما زيدٌ منطلقاً). وأما بنو تميم، فيجرونها مجرى (أما)، و(هل)؛ أي: لا يعملونها في شيء، وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل، وليس (ما) كـ(ليس)، ولا يكون فيها اضمار. وأما أهل الحجاز. فيُشبّهونَها بـ(ليس)؛ إذ كان معناها كمعناها»[١٥]. واضح أن علة عمل (ما) شبهها بـ(ليس) في المعنى، وهذا الشبه هو علة إلحاقها بـ(ليس) في العمل. وهكذا رأينا أن التعليل النحوي انما تمَّ بالتشبيه، والتشبيه ـ كما علمنا ـ ظاهرة أدبية شائعة في اللغة العربية، وركن من أركان الخيال الأدبي. وهو ـ هنا ـ ركن من أركان الدرس النحوي، مع وجود الفارق بين التشبيهين؛ لأن الأول أدبي، والثاني علمي.

المثال الرابع: لما رأى النحاة أساليب فصيحة أهملت فيها (ليس). فخرجت عن أصلها ولم تعمل. وجدوا أنفسهم أمام ظاهرة لغوية لابُد لهم من تفسيرها بالتعليل. لذلك لجأوا ـ كعادتهم ـ الى التشبيه وذهبوا الى أن علة عدم اعمال (ليس) في نحو قولهم: (ليسَ خلقَ الله أشعرَ منه) انما هي مشابهتها لـ(ما) النافية في المعنى؛ فالمشابهة الموجودة بين (ليس) و(ما) هي علة عمل (ما)، وهي نفسها علة عدم عمل (ليس).

أرأيت تعليلاً أسلم من هذه التعليلات؟ وهل سمعت بتفسير أكثر أصالة من هذه التفسيرات؟ قال سيبويه معللاً اهمال (ليس) بمشابهتها لـ(ما): «وقد زعم بعضهم أن (ليس) تجعل كـ(ما)، وذلك قليل لا يكاد يعرف. فهذا يجوز أن يكون منه: (ليس خلقَ الله أشعرَ منه)، و(ليس قالَها زيدٌ) .... هذا كله سمع من العرب»[١٦].

فهل رأيت تعليلاً يدعم السماع ويخدمه كهذا التعليل؟

المثال الخامس: حينما سمع سيبويه بعض العرب الفصحاء يقولون: (هذا جُحرُ ضَبٍ خَرِبٍ)، فيجرون الخرب، وهو صفة الجحر، مخالفين المطرد من الكلام الذي يوجب رفع الخرب في هذا الأسلوب: (هذا جُحرُ ضَبٍ خَربٌ)؛ لأنه صفة للجحر لا للضب، حينما سمع سيبويه ذلك وجد نفسه أمام ظاهرة لغوية فصيحة جديرة بالدرس والتفسير والتعليل لمجيئها مخالفة للمطرد من السماع، لذلك استعان سيبويه بأستاذه الخليل على تعليل هذه الظاهرة. وكانت النتيجة ما يلي:

تعليل الخليل وسيبويه لظاهرة الحمل على الجوار في قول العرب: (هذا جُحرُ ضَبٍ خَرِبٍ):

لقد لجأ الخليل وسيبويه في تعليل هذه الظاهرة الى التشبيه: فشبّها التركيب الوصفي بالتركيب الاضافي. ووجه الشبه الذي اعتبراه في هذا التشبيه معنوي، وهو أن كلاً منهما يدل على معنى التخصيص. وأن كلاً منهما بمعنى شيء واحد. وان تركب من كلمتين؛ فالمضاف والمضاف اليه يدلان بمجموعهما على شيء واحد. مع أنهما لفظان نحو: (عبد الله)، و(قلم المعلم): فعبد الله شخص واحد. وقلم المعلم شيء واحد أيضاً. وكذلك الصفة والموصوف يدلان بمجموعهما على شيء واحد نحو: (رجل عالم) و(قلم جديد). فهذا الشبه الموجود بين هذين التركيبين يقرب بينهما الى حَد يمكن فيه أن يأخذا حكماً مشتركاً. فيعطى أحدُهما الحكمَ الذي أعطيه الآخَرُ.

فتعليل الخليل وسيبويه لظاهرة الحمل على الجوار

Downloaded from aijh.modares.ac.ir at 10:34 IRDT on Monday August 31st 2020

مبني على هذا التشبيه؛ فقد ذهبا الى أنه كما جاز لشخص، يمتلك حب رمان، ولا يمتلك الرمان، أن يضيف الرمان الى نفسه، فيقول: (هذا حَبُّ رماني): لأن المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد، كذلك جاز له أن يصف المضاف اليه بما هو صفة للمضاف. وأن يجعل هذه الصفة، ذات الموصوفين، تابعة في الاعراب للمضاف اليه. فيقول: (هذا جُحرُ ضَبٍ خربٍ)؛ لأن المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد. وكما جاز لشخص، يمتلك جحر ضب، ولا يمتلك الضب، أن يضيف الضبّ الى نفسه، فيقول: (هذا جُحرُ ضَبي)؛ لأن المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد، كذلك جاز له أن يصف المضاف اليه بما هو صفة للمضاف. وأن يعطيها اعراب المضاف اليه، فيقول: (هذا جُحرُ ضبٍ خربٍ).

فكما جاز لك في نحو: (هذا جُحرُ ضَبي)، و(هذا حَبُّ رماني)، أن تضيف ما ليس لك اليك لوجود العلقة الاضافية بين الذي لك والذي ليس لك، كذلك جاز لك ـ أيضاً ـ أن تصف بصفةٍ غير موصوفها الحقيقي، أي: جاز لك أن تصف المضاف اليه بما هو صفة للمضاف لوجود العلقة الاضافية بين الموصوفين.

فكما جاز وصح ذلك في التركيب الاضافي. كذلك جاز وصح في التركيب الوصفي لوجود العلقة الاضافية في كل منهما الجامعة بين التركيبين المتشابهين.

والمهم أن علة جواز قولهم: (هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ) هي شبهه بقولهم: (هذا جُحرُ ضَبِي).

ولكي تتأكد من هذا الشرح الذي قدمته اقرأ نص سيبويه التالي بهذا الخصوص.

قال سيبويه واصفاً ظاهرة الحمل على الجوار ومعللاً إياها: «ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: (هذا جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم. وهو القياس؛ لأن الخربَ نعتُ الجحر والجحرُ رفعٌ، ولكن بعض العرب يَجُرُّهُ. وليس بنعت للضبِّ، ولكنه نعتٌ للذي أضيف الى الضب، فجروه لأنه نكرة كالضب، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب. ولأنه صار هو والضبّ بمنزلة اسم واحد. ألاترى أنك تقول: (هذا حَبُّ رمانٍ). فاذا كان لك قلت: (هذا حَبُّ رماني)، فأضفت الرمان اليك، وليس لك الرمان. انما لك الحب ... فكذلك يقع على (جُحرِ ضَبٍ) ما يقع على (حَبِ رمانٍ)، تقول: (هذا جُحرُ ضَبِي)، وليس لك الضبّ، انما لك (جُحرُ ضَبٍ)، فلم يمنعك ذلك من أن قلتَ: (جُحرُ ضَبِي)، والجحرُ والضبُّ بمنزلة اسم مفرد، فانجر الخربُ على الضّبِّ، كما أضفتَ الجحرَ اليك مع اضافة الضّبِّ»[١٧].

المثال السادس: تعليل تصغير فعل التعجب:

معلوم أن التصغير من صفات الأسماء وخصائصها؛ لأنه صفة في الأصل؛ فقولك: (رجيل) معناه: (رجلٌ حقير) أو (رجل صغير)، ولا شك أنه لا يوصف غير الاسم. لذلك لما سمع سيبويه تصغير فعل التعجب، سأل أستاذه الخليل عن علة وجود هذه الظاهرة اللغوية النحوية التي جاءت مخالفة للمطرد من الكلام العربي، فكان التعليل الآتي:

تعليل الخليل وسيبويه لظاهرة تصغير فعل التعجب:

لقد علل الخليل، ووافقه سيبويه في نصه الآتي، تصغيرَ فعل التعجب بمشابهته لقول العرب: (يَطؤُهُمُ الطريقُ)، و(صِيدَ عليه يومان). ووجه الشبه ـ فيما أرى ـ استعمالي، وهو استعمال لفظ وإرادة لفظ آخر، بحيث ينوب اللفظ الموجود المستعمل عن اللفظ المقصود، والقرينة معنوية. فاللفظ المستعمل غير مراد، وانما المراد لفظ آخر.

قال سيبويه: «وسألت الخليل عن قول العرب: (ما أُمَيلِحَهُ)، فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأن الفعل لا يحقر، وانما تحقر الأسماءُ؛ لأنها توصف بما يعظم، ويهون، والأفعال لا توصف، فكرهوا أن تكون

Downloaded from aijh.modares.ac.ir at 10:34 IRDT on Monday August 31st 2020

الأفعال كالأسماء لمخالفتها اياها في أشياءَ كثيرة، ولكنهم حقروا هذا اللفظ، وانما يعنون الذي تصفه بالملح. كأنك قلتَ: (مُلَيِّحٌ)، شبّهوهُ بالشيء الذي تلفظ به، وأنت تعني شيئاً آخر، نحو قولك: (يطؤهُم الطريقُ)، و(وصِيدَ عليه يومانِ). ونحو هذا كثير في الكلام»[١٨].

شرح هذا التعليل: لقد ذهب الخليل الى أن العرب حين صغروا فعل التعجب لم يقصدوا تصغير هذا الفعل، انما قصدوا تصغير الموصوف. فهم لم يُقدِموا على تصغير فعل التعجب إلّا بهذا القصد، اذ ليس قصدهم تصغير الفعل لأجل الفعل نفسه؛ يعني: ليس قصدهم تصغير الفعل لأجل أن يصفوا الفعل؛ لأنه محال أن يوصف الفعل. بل انما صغروا الفعل ليتوصلوا الى تصغير الموصوف، ووصفه بصفة كالملاحة مثلاً. فكأن الفعل هنا ناب عن الاسم في التصغير، لأن الاسم هو المقصود بصفة التصغير. والتصغير ـ كما نعلم ـ أمر معنوي وصفي، يكون تغيير بناء اللفظ وصيغته دليلاً عليه، يعني: انما يُتوصلُ اليه باللفظ.

والمهم أن ظاهر اللفظ (الفعل) مصغر، لكن المقصود بمعنى التصغير لفظ آخر، هو الموصوف بالملاحة والحسن، وهو الاسم. فالعرب صغروا الفعل لكنهم لم يقصدوا وصف الفعل. انما قصدوا وصف الاسم؛ لأنهم علموا علم اليقين أنه لا يوصف الاسم.

وهذا هو وجه الشبه الجامع بين تصغيرهم فعل التعجب، وقولهم: (يطؤهم الطريق)[١٩]، و(صِيدَ عليه يومان)؛ فالعرب بقولهم: (يطؤهمُ الطريقُ) قد تلفظوا بالطريق فاعلاً للفعل (يطؤهم)، هذا هو ظاهر الأمر. لكنهم في الواقع لم يتلفظوا بهذه الكلمة (الطريق) إلّا وهم يقصدون الفاعل الحقيقي الذي هو (أهل)، فظاهر الأمر أن الطريق هو الفاعل؛ لأنه مرفوع بالفعل (يطؤهم)، ولا يوجد فاعل غيره في الجملة. لكنه ـ كما هو واضح ـ ليس مقصوداً بالفاعلية، وانما المقصود بالفاعلية انما هو (أهل)، لأن التقدير هو: (يَطؤُهُم أهلُ الطريقِ)، فحذفوا الفاعل أهلاً وأقاموا الطريق مقامه.

وكذلك الأمر بالنسبة لقول العرب: (صِيدَ عليه يومان)؛ لأنهم حينما رفعوا اليومين ـ وهو ظرف مجرور بـ (في) ـ نائباً عن الفاعل. لم يقصدوا هذا اللفظ لنفسه. بل انهم قصدوا النائب عن الفاعل الذي هو (الصيد)، أو (الوحش)؛ لأن تقدير الجملة هو: (صِيدَ عليه الصيدُ في يومين).

ومثل «ذلك أن تقول: (كم وُلِدَ له؟)، فيقول: (ستون عاماً). فالمعنى: (وُلِدَ لَهُ الأولادُ، وَوُلِدَ لهُ الولَدُ ستين عاماً، ولكنه اتسع، وأوجز»[٢٠].

ثانياً: التعليل بطلب الخفة:

أمثلة ذلك:

المثال الأول: تعليل حذف الحركة بالاستخفاف:

قال سيبويه: «هذا باب ما يسكن استخفافاً، وهو في الأصل متحرك: وذلك قولهم في (فَخِذٍ): (فَخْذٌ)، وفي (كَبِدٍ): (كَبْدٌ)، وفي (عَضُدٍ): (عُضْدٌ)، وفي (الرجلِ): (رَجْلٌ)، وفي (كَرُمَ الرجلُ)، (كَرْمَ)، وفي (عَلِمَ): (عَلْمَ)، وهي لغةُ بكر بن وائل، وأناسٍ كثير من بني تميم. وقالوا في مَثَلٍ: (لَم يُحرَم مَن قُصدَ لَهُ) .... وانما حملهم على هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح الى المكسور، والمفتوح أخفُّ عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف الى الأثقل»[٢١].

فسيبويه علل هذه الظاهرة اللغوية الفصيحة بالطبع العربي المبتني على طلب الخفة، والانتقال من الأثقل الى الأخف.

المثال الثاني: تعليل حذف التنوين من اسم الفاعل العامل بالاستخفاف:

قال سيبويه معللاً حذف التنوين من اسم الفاعل العامل تمهيداً لاضافته الى معموله، بالاستخفاف. فقال: «ومما يكون مضافاً، ويكون نعتاً للنكرة الأسماء التي

Downloaded from aijh.modares.ac.ir at 10:34 IRDT on Monday August 31st 2020

أخذت من الفعل، فأريد بها معنى التنوين. من ذلك: (مررتُ برجلٍ ضاربِك)، فهو نعت على أنه سيضربه، كأنك قلت: (مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً). ولكن حذف التنوين استخفافاً»[٢٢].

فعلة حذف تنوين (ضارب) ـ وهو اسم فاعل عامل دال على الحال أو الاستقبال ـ انما هي طلب الخفة بالابتعاد عن التنوين الذي استثقلوه، وحذفه تمهيداً لاضافته الى معموله؛ فاضافته الى معموله ما هي إلّا طلب للخفة في اللفظ، فالاضافة لفظية، وليست حقيقية معنوية.

المثال الثالث: تعليل ابقاء الياء في النسب الى المضاعف:

قال سيبويه ذاكراً تعليل الخليل ابقاء الياء في النسب الى (شديدة): «وسألته عن (شديدة)، فقال: لا أحذفُ، لاستثقالهم التضعيف، وكأنهم تنكبوا التقاء الدالين»[٢٣] ولم يقولوا: (شَدِيّ) بحذف الياء في النسب الى (شديدة)، فقالوا: (شديديّ)، وعلة عدم حذف الياء طلب الخفة بالابتعاد عن التضعيف الذي استثقلوه.

ثالثاً: التعليل بكثرة الاستعمال:

ان كثرة الاستعمال اصطلاح يعني كثرة تردد اللفظ في الكلام، ولا شك أن كثرة تردد اللفظ على الألسنة قد يوجد ـ أحياناً ـ ثقلاً يوجب حذف شيء من الكلمة على خلاف القياس.

قال سيبويه معللاً حذف الألف من (ها) التي للتنبيه: «تقول: هُلُمَّ وهَلُما وهَلُمِي وهَلُمُمنَ. والهاء فَصلٌ، انما هي (ها) التي للتنبيه، ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم»[٢٤].

وقال معللاً حذف الفعل والفاعل بكثرة استعمال الأسلوب: «ومن ذلك قول العرب: (كليهما وتمراً)، فذا مثل قد كثر في كلامهم، واستعمل، وتُرك ذكرُ الفعل لِما كان قبل ذلك من الكلام، كأنه قال: (أعطني كليهما وتمراً). ومن ذلك قولهم: (كل شيءٍ ولا هذا) و(كل شيء ولا شتيمةَ حر)، أي: (أئتِ كلَّ شيء، ولا ترتكب شتيمة حرٍ)، فحذف لكثرة استعمالهم اياه»[٢٥].

رابعاً: التعليل بالتوهم:

إن التوهم اصطلاح نحوي أصولي مهم، ومعناه التصور، وهو نوع من أنواع الحمل على المعنى.

قال سيبويه ناقلاً تعليل الخليل بالتوهم: «وسألت الخليل عن قوله عزّ وجلّ: ﴿فأصدَّقَ وأكُن مِنَ الصالحينَ﴾»[٢٦]. فقال: هذا كقول زهير:

بدا لي أني لستُ مُدرِكَ ما مضى
ولا سابقٍ شيئاً اذا كانَ جائياً[٢٧]

فانما جروا هذا، لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني. وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاءَ فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا»[٢٨].

شرح هذا التعليل: لقد اشتمل نص سيبويه على مسألتين عللهما الخليل بعلة واحدة، هي التوهم، وان اختلف نوع التوهم فيهما؛ والمسألتان هما:

المسألة الأولى: عطف فعل مجزوم على فعل منصوب، وظاهر هذا العطف مخالف للقياس لذلك سأل سيبويه أستاذه الخليل عن العلة التي سوّغته.

وبيان العلة التي ذكرها الخليل هو أن الفعل المعطوف عليه واقع في جواب (لولا)؛ قال تعالى: ﴿فيقولَ رَبِّ لولا أخرتني الى أجلٍ قريبٍ فأصدَّقَ وأكُن منَ الصالحينَ﴾[٢٩]، لذلك جاز فيه وجهان هما:

الأول: اقترانه بالفاء، ونصبه.

الثاني: حذف الفاء، وجزمه.

فعطف فعل مجزوم على فعل منصوب إن حذفت منه الفاء انجزم، فعطف فعل مجزوم على فعل تُوُهِمَ جزمه، أو قل: عطف أحد الوجهين الجائزين على الوجه الجائز الآخر، ولك أن تقول: عطف الفعل المجزوم على فعل

Downloaded from aijh.modares.ac.ir at 10:34 IRDT on Monday August 31st 2020

مجزوم محلاً منصوب لفظاً.

المسألة الثانية: عطف اسم مجرور على خبر (ليس) المنصوب. وظاهر هذا العطف مخالف للقياس لذلك سأل سيبويه أستاذه الخليل عن العلة التي سوّغته.

وبيان العلة التي ذكرها الخليل هو أن الاسم المعطوف علّيه خبر (ليس). وخبر (ليس) ـ كما نعلم ـ له استعمالان هما:

الأول: أن يستعمل منصوباً، وهذا هو الأصل.

الثاني: أن يستعمل مجروراً بالباء الزائدة التأكيدية.

فعطف الشاعر أحد الوجهين الجائزين ـ وهو الجر ـ على الوجه الجائز الآخر ـ وهو النصب ـ فكأنه توهم وتصور وجود الباء في خبر (ليس)، وعطف عليه بالجر، فعطف أحد الأسلوبين على الآخر.

والجدير بالذكر أن بعض الذين لم يفهموا كلام سيبويه اعتقدوا أن الخليل حمل الآية الكريمة على بيت زهير وقاسها به. وكفى بهذا جهلاً.

خامساً: التعليل بالالتباس:

علل الخليل عدم جواز حذف الألف من فعل الاثنين مع نون التأكيد الخفيفة، ووجوب حذف نون التأكيد، علل ذلك بأن حذف الألف يؤدي الى التباس فعل الواحد والاثنين، قال سيبويه ذاكراً تعليل الخليل: «وقال الخليل: إذا أردت الخفيفة في فعل الاثنين، كان بمنزلته إذا لم ترد الخفيفة في فعل الاثنين، في الوصل والوقف؛ لأنه لا يكون بعد الألف حرف ساكن ليس بمدغم. ولا تحذف الألف، فليتبس فعل الواحد والاثنين. وذلك قولك: (اضربا)، وأنت تريد النون»[٣٠].

وقال سيبويه معللاً عدم رفع المثنى بالواو ـ مع أن الرفع من جنس الواو ـ بالفرار من التباس المثنى بالجمع المذكر السالم في حالة الرفع؛ قال: «واعلم أنك اذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الاعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية»[٣١]. فمعنى قوله: (ليفصل بين التثنية والجمع) هو: (لئلا تلتبس التثنية بالجمع المذكر السالم في حالة الرفع).

سادساً: التعليل بالاستعمال اللغوي

علل سيبويه عدم جزم الأسماء بملازمتها للاعراب والتنوين: لأن جزم الأسماء يستلزم حذف التنوين، وحذف الحركة، والعرب في لغتهم لم يجمعوا على الاسم هذين الحذفين؛ قال سيبويه: «وليس في الأسماء جزم، لتمكنها. وللحاق التنوين. فاذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابَه وذهاب الحركة»[٣٢].

وعلل عدم جر الفعل المضارع بأن الجر معاقب للتنوين؛ لأنه داخل في المضاف اليه، والمضاف اليه ـ كما تعلم ـ معاقب للتنوين، ومعنى المعاقبة أن مجيء المضاف اليه يستلزم حذف التنوين من المضاف، فالمضاف اليه يأخذ مكان التنوين. فإذا حذفت المضاف اليه عاد التنوين الى المضاف. فالجر لا يدخل الفعل لأنه يفتقد هذا الاستعمال؛ قال سيبويه: «وليس في الأفعال المضارعة جر، كما أنه ليس في الأسماء جزم؛ لأن المجرور داخل في المضاف اليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال»[٣٣].

ومعنى قوله: (وليس ذلك في هذه الأفعال) هو: (وليس ذلك الاستعمال ـ الذي هو المعاقبة ـ موجوداً في الأفعال).

والمهم أن كلا التعليلين مستند الى الاستعمال اللغوي.

سابعاً: التعليل بالاستغناء:

استغناء العرب بلفظ عن لفظ آخر:

قال سيبويه معللاً عدم استعمال العرب الفعل الماضي لـ (يدع) ـ أو قلة استعمالهم اياه ـ عن ذلك باستغنائهم عن (ودع) بالفعل (ترك): قال: «وأما

Downloaded from aijh.modares.ac.ir at 10:34 IRDT on Monday August 31st 2020

استغناؤهم بالشيء عن الشيء فانهم يقولون: (يَدعُ)، ولا يقولون: (وَدَعَ)، استغنوا عنها بـ(ترك). وأشباه ذلك كثير»[٣٤].

وقال معللاً عدم استعمال العرب الفعل (فَقُرَ)، والفعل (شَدُدَ)، والفعل (حَمِرَ)، والفعل: (رَفُعَ). قال: «ولم نسمعهم قالوا: (فَقُرَ)، كما لم يقولوا في الشديد (شَدُدَ). استغنوا بـ(اشتدَّ)، و(افتقر)، كما استغنوا بـ(احمار) عن (حَمِرَ) ..... ولم نسمعهم قالوا: (رَفُعَ)، وعليه جاء (رفيعٌ). وان لم يتكلموا به، واستغنوا بـ(ارتفع)»[٣٥].

واضح أن التعليل بالاستغناء انما هو تعليل بذوق العربي صاحب اللغة. وبحسه اللغوي في تصرفه في لغته.

ثامناً: التعليل بالمعنى

قال سيبويه ناقلاً تعليل الخليل عدم الجزم بـ(إذا): «وسألته عن (إذا)، ما منعهم أن يجازوا بها؟ فقال: الفعل في (إذا) بمنزلته في (إذ) .... ويُبيِّنُ هذا أن (إذا) تجيء وقتاً معلوماً: ألاترى أنك لو قلت: (آتيك إذا احمرَّ البُسرُ) كان حسناً، ولو قلت: (آتيك ان احمرَّ البُسرُ) كان قبيحاً. فـ(ان) أبداً مبهمة، وكذلك حروف الجزاء»[٣٦]. فعلة اهمال (إذا) عدم دلالتها على المعنى الذي تدل عليه (ان) الشرطية، فمعناها مخالف لمعنى (ان)؛ لأن معنى (إذا) الدلالة على وقت معين غير مبهم، في حين أن (ان) مبهمة، ولا تدل على شيء معين.

وعلل الخليل عدم جواز ندبة النكرة واسم الاشارة بأن الندبة لا تكون إلّا بأعرف الأسماء وبالتعيين والتخصيص في حين أن النكرة واسم الاشارة اسمان مبهمان؛ قال سيبويه ذاكراً تعليل الخليل: «هذا باب ما لا يجوز أن يندب: وذلك قولك: (وارَجُلاه ويا رَجُلاه). وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ ويونس أنه قبيح، وأنه لا يقال. وقال الخليل ـ رحمه الله ـ انما قبح لأنك أبهمت، ألاترى أنك لو قلت: (واهذاه)، كان قبيحاً؛ لأنك اذا ندبت فانما ينبغي لك أن تفجعَ بأعرف الأسماء، وأن تَخُصَّ، ولا تُبهِمَ؛ لأن الندبة على البيان .... وانما كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم .... أن يتفجّعُوا على غير معروف. فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لابهامه»[٣٧]. فعلة عدم جواز ندبة النكرة واسم الاشارة هي الاختلاف في المعنى. وأن العرب قد بنوا الندبة على البيان والتعيين لذلك لا تجوز ندبة الأسماء التي لا تدل على معيّن.

تاسعاً: التعليل بعلم المخاطب:

قال سيبويه معللاً عدم جواز حذف (بدرهم) من قولك: (بعتُ داري ذراعاً بدرهم) بعدم علم المخاطب بالمحذوف؛ لأنه قد يفهم من قولك: (بعتُ داري ذراعاً) أن الدار كلها ذراع؛ قال: «ولا يجوز أن تقول: (بعتُ داري ذراعاً)، وأنت تريد (بدرهم)، فيُرى المخاطب أن الدار كلها ذراعٌ»[٣٨].

وعلل جواز حذف عبارة: (بدرهم) من قولك، (كان البُرُّ قفيزين بدرهم) بعلم المخاطب بالمحذوف، لذلك جاز لك أن تقول: (كان البُرُّ قفيزين)؛ قال سيبويه: «وأما قول الناس: (كان البُرُّ قفيزين)، و(كان السَّمنُ مَنَوين)، فانما استغنوا ههنا عن ذكر الدرهم لما في صدورهم من علمه ..... وبعلم المخاطب؛ لأن المخاطب قد علم ما يعني»[٣٩].

عاشراً: التعليل بدلالة الحال:

علل سيبويه حذف الفعل والفاعل من قولك: (مكةَ وربِّ الكعبة) بدلالة الحال؛ قال: «اذا رأيت رجلاً متوجهاً وِجهَةَ الحاج، قاصداً في هيئة الحاج، فقلت: (مكةَ وربِّ الكعبة). حيث رَكِنتَ أنه يريد مكةَ، كأنك قلت: (يريدُ مكةَ والله) .... أو رأيت رجلاً يسددُ سهماً قِبَلَ القرطاس، فقلت: (القرطاسَ والله)، أي: (يصيبُ القرطاسَ)، واذا سمعت وقع السهم في القرطاس قلت: (القرطاسَ والله)، أي: أصاب القرطاسَ»[٤٠]. وأكتفي هنا بهذا القدر من أنواع التعليل عند الخليل وسيبويه. وقد أثبت بما لا يقبل الشك

Downloaded from aijh.modares.ac.ir at 10:34 IRDT on Monday August 31st 2020

أن التعليل عند الخليل وسيبويه يتسم باللطافة والأصالة، وعدم التأثر بكل ما هو غريب عن الذوق اللغوي، وعدم الخروج من أجواء الدرس اللغوي وطبيعة أرباب اللغة.

الهوامش

١ـ الايضاح في علل النحو. لأبي القاسم الزجاجي ص ٦٦. دار النفائس. بيروت. ١٩٧٣.
٢ـ الكامل في الأدب. لأبي العباس المبرد ج ٢ ص ١٠٤. دار الجيل. بيروت ١٩٩٧.
٣ـ الخصائص. لابن جني ج ١ ص ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٩. دار الكتاب العربي. بيروت ١٩٥٢.
٤ـ الكتاب. لسيبويه ج ٣ ص ٣٠٢. القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧.
٥ـ الخصائص. لابن جني ج ١ ص ٤٨.
٦ـ المصدر السابق ج ١ ص ٥١.
٧ـ يعني الفعل الماضي.
٨ـ أي: فاسم الفاعل.
٩ـ أي: غير معنى المشابهة.
١٠ـ أي: الأسماء التي لا تشبه الفعل. فلا تعمل.
١١ـ الكتاب. لسيبويه ج ١ ص ١٧١ـ ١٧٢.
١٢ـ الخصائص. لابن جني ج ١ ص ٣٠٤.
١٣ـ سورة يوسف. الآية ٣١.
١٤ـ سورة المجادلة. الآية ٢.
١٥ـ الكتاب. لسيبويه ج ١ ص ٥٧.
١٦ـ المصدر السابق ج ١ ص ١٤٧.
١٧ـ المصدر السابق ج ١ ص ٤٣٦.
١٨ـ المصدر السابق ج ٣ ص ٤٧٧ـ ٤٧٨.
١٩ـ معنى (يطؤهم الطريق): أن بيوتهم على طريق المارة، فمن جاز في الطريق رآهم.
٢٠ـ المصدر السابق ج ١ ص ٢١١.
٢١ـ المصدر السابق ج ٤ ص ١١٣ـ ١١٤.
٢٢ـ المصدر السابق ج ١ ص ٤٢٥.
٢٣ـ المصدر السابق ج ٣ ص ٣٣٩.
٢٤ـ المصدر السابق ج ٣ ص ٥٢٩.
٢٥ـ المصدر السابق ج ١ ص ٢٨١.
٢٦ـ سورة المنافقين. الآية ١٠.
٢٧ـ البيت في ديوانه ص ١٠٧ برواية: (... ولا سابقاً شيئاً اذا كان جائياً).
٢٨ـ الكتاب. لسيبويه ج ٣ ص ١٠٠ـ ١٠١.
٢٩ـ سورة المنافقين. الآية ١٠.
٣٠ـ الكتاب. لسيبويه ج ٣ ص ٥٢٥.
٣١ـ المصدر السابق ج ١ ص ١٧.
٣٢ـ المصدر السابق ج ١ ص ١٤.
٣٣ـ المصدر السابق ج ١ ص ١٤.
٣٤ـ المصدر السابق ج ١ ص ٢٥.
٣٥ـ المصدر السابق ج ٣ ص ٣٣.
٣٦ـ المصدر السابق ج ٣ ص ٦٠.
٣٧ـ المصدر السابق ج ٢ ص ٢٢٧.
٣٨ـ المصدر السابق ج ١ ص ٣٩٣.
٣٩ـ المصدر السابق ج ١ ص ٣٩٣.
٤٠ـ المصدر السابق ج ١ ص ٢٥٧.

المصادر

١ـ الايضاح في علل النحو. لابي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك. دار النفائس ـ بيروت سنة ١٩٧٣.
٢ـ الخصائص. لابن جني. تحقيق محمد علي النجار. دار الكتاب العربي ـ بيروت. سنة ١٩٥٢.
٣ـ ديوان زهير بن أبي سلمى المزني ـ دار بيروت ـ سنة ١٩٨٦.
٤ـ الكامل في اللغة والأدب. لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق حنا الفاخوري دار الجيل. بيروت. سنة ١٩٩٧.
٥ـ الكتاب. لسيبويه. تحقيق عبد السلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. سنة ١٩٧٧.
٦ـ لسان العرب. لابن منظور. دار احياء التراث العربي ـ بيروت. سنة ١٩٩٩.

* * *